كلية : التربيه الاساسية /حديثة

القسم او الفرع :التأريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة بالغة العربية : مشكلات عربيه معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية:الموقف السعودي وأبعاده

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : The Saudi position and its dimensions

... ب- الموقف السعودي وأبعاده :

منذ قيام الثورة والغاء النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري ، اتضح الموقف السعودي المؤيد والمناصر لأمراء أسرة حميد الدين الملكية ، الذين لجؤوا إليها لاستعادة عرشهم ، والمناهض والمعادي للثورة والنظام الجمهوري الجديد . اتضح ذلك من خلال سرعة مساندة السعودية للأمير الحسن بن يحيى حميد الدين الذي ادعى الإمامة فور وصوله جدة في 30 ايلول / سبتمبر عام 1962 قادماً من نيويورك ، واعترافها به إماماً وحاكماً شرعياً لليمن وقيامها بإرسال فرق جيشها ونشرها على حدودها الجنوبية المحاذية للحدود اليمنية الشمالية ،ونقل الأسلحة والذخائر الى مدينتي نجران وجيزان الحدوديتين ، والعمل على توزيعها على القبائل اليمنية المجاورة ، وجذبها بالمال لمناصرة أمراء أسرة حميد الدين ، وتحويل الأراضي السعودية خاصة نجران وجيزان ، الى قواعد ينطلق منها الأمراء الملكيون لمحاربة الثورة والنظام الجمهوري ، منذ الأسبوع الأول لقيامة ، واستمر موقفها هذا حتى عام 1970 .

فما الأبعاد والدوافع التي كانت وراء الموقف السعودي ؟

للتعرف على الدوافع والأبعاد التي كانت وراء الموقف السعودي ، يجب التعرف أولا على وضعها الداخلي ، ثم علاقتها مع اليمن ، وعلاقتها مع مصر ،حال قيام الثورة في اليمن .

عند قيام الثورة اليمنية كان وضع المملكة العربية السعودية الداخلي غير مستقر ، فالأسرة الحاكمة كانت تسودها خلافات كبيرة ، فالعلاقات بين الملك سعود وأخيه الأمير فيصل كانت متوترة ، منذ أن كان الأمير فيصل رئيسا للوزراء (للمدة ما بين عامي 1958و 1961) ثم ازداد التوتر بعد كانون الأول / ديسمبر عام 1961 حينما قرر الملك سعود ، بعد أن أعاد تنظيم صفوفه ، أن يمسك بنفسه رئاسة الوزراء ، وتفرد بالأمور ، الأمر الذي خلق معارضة لحكمه داخل الأسرة . ففي شهر آب / اغسطس

عام 1962 قامت في السعودية مظاهرات ، واجهتها الحكومة بالاعتقالات، وقد تزعم المعارضة الأمير طلال بن عبد العزيز الذي كان يشغل وزير المالية في حكومة الملك سعود ،

وبعد إقالته من منصبه بسبب معارضته ،سافر الى جنيف ،ثم عاد الى بيروت ، وهناك أعلن في مؤتمر صحفي انه لن يعود الى السعودية ،وهاجم فيه نظام اخيه الملك سعود ، وكشف حقائق أوضاع المملكة . وذكر أن من أسباب خلافه معه أسباب تتعلق بطريقة الحكم في المملكة ، وبالفساد المستشري في قصورها ،وبالاسلوب المتبع في حكمها . وتأزم الموقف أكثر عندما انضم أربعة من الأمراء الى الأمير طلال ،وهم : عبد المحسن بن عبد العزيز ،وبدر بن عبد العزيز ،وفواز بن عبد العزيز ،وسعد بن عبد العزيز، وشكلوا ما أسموها (حكومة الأمراء الأحرار) في القاهرة ،وأعلنوا أنهم سوف يناضلون ضد الحكم القائم في الرياض .وفي يوم 19 آب/ أغسطس 1962 أعلن الامير طلال أن معركتهم ضد سعود من أجل تغيير الأوضاع في الرياض ،وسوف تنتقل الى داخل السعودية .

وعند قيام الثورة اليمنية كانت السياسة الخارجية للسعودية تقوم على ردة الفعل والدفاع عن موقفها في أي حدث من الأحداث العربية ، وليس الأخذ بزمام المبادرة ، ولم تحاول السعودية إعادة تشكيل السياسة العربية ، وكانت أهم تحركاتها خارج نطاق الجزيرة العربية ، مساندتها لحلف بغداد ، بتشجيع من الغرب . وعندما رأت أن مصر تتجه الى الكتلة الشرقية ، وقفت ضدها ، ظهر ذلك من خلال وقوفها ضد قيام الوحدة المصرية – السورية في عام 1958لأنها رأت فيها مداً للتيار القومي العربي الاشتراكي الثوري الذي ترى فيه خطراً على نظامها ووضعها السياسي في المنطقة العربية ومن ثم فان علاقتها مع مصر قد توترت ، وقد بلغت قمة التوتر بعد انفصال سوريا عن مصر في عام 1961 إذ اتهمتها مصر بأنها وراء الانفصال . وبدأت السعودية تحاول تحجيم السياسة المصرية التي اتسمت بالثورية ، ورأت فيها خطراً على كيانها ، ومما زاد التوتر بينهما احتضان مصر للمعارضة السعودية بقيادة الأمير طلال ، والسماح له بمزاولة نشاطه السياسي ضد الحكم الملكي السعودي .

أما تحركات السعودية السياسية داخل نطاق الجزيرة العربية ، فتمثلت في اتباع سياسة هجومية سريعة فيما يتعلق بالمشكلات داخل الجزيرة ، ذلك لأن الأسرة السعودية الحاكمة ترى أن حدود أمنها هي حدود شبه الجزيرة ، بما فيها أمن دول أخرى غير المملكة العربية السعودية ، كاليمن ، وأنها لا تفرق بين أمن المملكة وأمن الجزيرة العربية . وعلى هذا الأساس كانت السعودية تعد اليمن ذات أهمية كبرى بالنسبة لأمن المملكة الداخلي ، وكانت تعد استقرار اليمن وأمنه جوهرياً لإستقرارها وأمنها الذاتي . فالسعودية كان يهمها بقاء الحكم الإمامي الملكي في اليمن ، رغم العداء التاريخي بين الأسرتين الحاكمتين ، فكانت حريصة على بقاء الحكم الإمامي الذي استطاع آل سعود ترويضه من خلال حرب عام

1934 التي انتهت بعقد اتفاقية الطائف في العام نفسه ، التي أطلقت يد السعودية في الأراضي اليمنية التي سيطرت عليها في هذه الحرب ، وأهمها نجران ، وجيزان ، وعسير ، ولذلك حرصت السعودية على استمرار ذلك الانجاز من خلال بقاء ذلك النظام الضعيف لذلك نلاحظ أن السعودية وقفت ضد الثورة عام 1948 التي سعت الى تنحية أسرة حميد الدين عن الحكم فقط ، وليس إلى تغيير النظام كما وقفت ضد انقلاب عام 1955 ، ووقفت الى جانب الإمام أحمد رغم انه كان قد بدأ خلاف بينه وبين الحكومة السعودية ، ولكن كان وقوفها الى جانبه بسبب تخوفها من أي تغيير جديد ينتج عن أي حركة سياسية ليست تابعة لها ، أو لم تعلم عنها شيئاً .

وفي الوقت نفسه ، ونظراً لقوة شخصية الإمام حمد ، الذي بدأ يخرج عن نطاق السلبية التي اتسم بها والده (الإمام يحيى) ، المتوائمة مع السياسة السعودية في الجزيرة العربية ، والذي بدأ ينشط علاقته بالإتحاد السوفيتي ، والكتلة الاشتراكية بشكل عام ،لمواجهة بريطانيا في الجنوب اليمني ، من خلال توقيعه عدة اتفاقيات مع هذه الدول ،أهمها تجديد الإتفاقية مع الإتحاد السوفيتي في عام 1955 ، وزيارة ولي العهد الامير محمد البدر ابن الإمام أحمد لعدد من الدول الاشتراكية في عام 1956 ، وعقد اتفاقيات معها . كما عمل على التقرب من مصر التي كانت تعد معادية للنظام السعودي ، خاصة منذ عام 1958 ، بعد توحدها مع سوريا ، وانضمام اليمن الى هذا الاتحاد في العام نفسه . لهذا كله رأت السعودية في تحركات الإمام أحمد خطراً على وضعها في الجزيرة العربية ، لذلك تطلعت ورغبت في إحداث ثورة في اليمن يرتبط منفذوها بها ، تقوم من خلالها بتغيير أسرة حميد الدين ، واستبدالها بأسرة أخرى ، مع الاحتفاظ بجوهر النظام الملكي القائم لكنها لم توفق في ذلك .

وعندما قامت ثورة سبتمبر اليمنية عام 1962 لم يكن سهلاً ولا هيناً ان تسمع السعودية اذاعة صنعاء وهي تعلن يوم 27 أيلول / سبتمبر عام 1962 أنها (إذاعة الجمهورية العربية اليمنية) ولم يكن سهلاً أن تسمع الاتحاد السوفيتي وهو يعترف بالثورة في اليوم الثاني لقيامها ، وتبعته دول الكتلة الاشتراكية ، وتسمع الاعتراف المصري في اليوم الثالث للثورة ، والتحذير المصري والسوفيتي من أي تدخل خارجي ضد ثورة اليمن .

وفي ضوء هذه الإطلالة السريعة نستطيع الوصول الى ابعاد ودوافع الموقف السعودي من الثورة اليمنية والصراع الجمهوري – الملكي والتي تتمثل في بما يأتي :

1 – ان الثورة اليمنية وما نتج عنها من اسقاط نظام ملكي ضعيف ، يتوائم مع سياسة ومصالح السعودية في المنطقة ، ولكن إقامة نظام جمهوري مخالف للأسس التي يقوم عليها

الحكم الملكي السعودي حدثُ أخاف السعودية ، وعدته مقلقاً لأمنها على اعتبار أن أمن الجزيرة العربية أمن لها ، ليس ذلك فحسب، بل ما أخاف السعودية أكثر هو موقع اليمن الجغرافي المتاخم لها ، الأمر الذي قد يؤدي الى امتداد هذه الثورة وتأثيراتها الى السعودية ، الذي قد يؤدي الـى هـز وضع النظام الملكي السعودي ، وتعرض الأسرة الحاكمة للخطر . ولا سيما في ظل الوضع الذي تعيشه الأسرة السعودية الحاكمة من انقسام وخلاف داخلها كما أوضحنا .

2 – الموقف السوفيتي والمصري من الثورة ، من خلال اعترافهما السريع بها والتأييد المعنوي لها في البداية ، ثم التأييد العسكري بعد ذلك ، الأمر الذي جعل السعودية تعتقد بأن لهما صلة بالمفجرين للثورة ، بل إنها من تخطيطهما . ومما عزز ذلك الاعتقاد الدعم العسكري المصري ، والسوفيتي الكبير للجمهوريين في صراعهم مع الملكيين ، الأمر الذي جعلها مقتنعة بأن مصر والإتحاد السوفيتي يسعيان لنشر وتعميق أفكارهما الثورية التقدمية الاشتراكية ، ومن ثم تأثيرها في بقية أجزاء شبه الجزيرة ، تمهيداً لتحقيق أهدافهما المتمثلة في الحصول على موطئ قدم لهما في شبه الجزيرة ، يطيحان من خلاله بالنظام الملكي السعودي ، ومن ثم السيطرة على شبه الجزيرة العربية بشكل عام .

3 – تخوف السعودية من تطور اليمن تحت النظام الجديد ، وتقدمها وتحولها الى قوة مؤثرة في المنطقة ،ولا سيما إذا استطاعت الثورة في الشمال دعم الحركات الاستقلالية في جنوب اليمن الساعية لتحريره من البريطانيين،ومن ثم تحقيق وحدة اليمنيين،الأمر الذي سيجعل اليمن أكبر قوة في شبه الجزيرة ،ومن ثم ستبدأ اليمن تطالب بالأراضي التي كانت قد سيطرت عليها السعودية بعد حرب عام 1934،وأهمها نجران وجيزان .

4 – تسرع الثوار بقطع العلاقات مع السعودية ، وطرد السفير السعودي من صنعاء ، والمسايرة الإعلامية المطلقة للإعلام المصري المعادي للسعودية ،فقد أثارت السعودية التصريحات الإعلامية من قبل قيادة الثورة ،اهمها تصريحات الرئيس عبد الله السلال ونائبه عبد الرحمن البيضاني ، الداعية الى نقل المعركة الى داخل السعودية ، والعمل على اقامة جمهورية الجزيرة العربية ، والمطالبة بالأراضي اليمنية التي سيطرت عليها السعودية في أعقاب حرب عام 1934 .

5 – عدم سماح السعودية بأي تدخل سياسي أو عسكري خارجي في اليمن ، أو في أي جزء من الجزيرة العربية ، أو بأي محاولة تهدف الى الاخلال بقوة السعودية ووزنها السياسي في الجزيرة خاصة ، وفي العالم العربي بشكل عام .ولذلك كانت تعد موقفها المعادي للثورة اليمنية والنظام الجديد ، ودعمها ومناصرتها لأمراء أسرة حميد الدين ،دفاعاً عن النفس .

6 – اقتناع السعودية بأن الملكيين سينتصرون ،وسيستعيدون عرشهم ، وأن الثورة ستفشل كما فشلت ثورة عام 1948 ، وانقلاب عام 1955،وأن القبائل اليمنية ستزحف على صنعاء وتحاصر الثوار فيها ، مما جعلهم يقفون وراء الملكيين ، وضد الجمهوريين بكل قوة .
لهذا كله وقفت السعودية مؤيدة ومناصرة لأمراء أسرة حميد الدين الملكية ، ومعادية للثورة والنظام الجمهوري ، مستمرة في دعم الملكيين في صراعهم مع الجمهوريين بالمال والسلاح حتى عام 1970 . وقد برزت سلوكها هذا بعدد من المبررات ، أهمها :

1- أن السعودية تساند وتناصر الملكيين ، كرد فعل للتدخل المصري المباشر في شؤون اليمن الداخلية ، ووصول القوات المصرية بعد يومين من قيام الثورة . وان المصريين يصرحون بأنهم جاءوا ليهددوا كيان بلدهم ويستولوا عليه ، ولذلك وضعت السعودية رغماً عنها في وضع يحتم عليها الدفاع عن النفس ، وأن كل بلد أو دولة في العالم مخولة بالدفاع عن نفسها .

2- استنجاد الأسرة الملكية اليمنية بالسعودية ، وطلب المساعدة في القضاء على المتمردين ، ورأت السعودية أن أسرة حميد الدين الملكية مازالت هي صاحبة الحق الشرعي في حكم اليمن ، وأن القانون الدولي يقضي بأنه ما دامت الدولة قائمة فحقها هو القائم، ولا يخل به أن تثور عليها زمرة من أبناء الشعب . فضلاً عن ذلك فان بين السعودية وبين إمام اليمن اتفاقية تلقي عليها مسئولية النهوض لانقاذ الأسرة الملكية اليمنية والدفاع عنها. وهذه الاتفاقية هي اتفاقية جدة عام 1956 التي ابرمت بين مصر ،والسعودية ، واليمن ، وهي الاتفاقية نفسها التي بررت مصر تدخلها في اليمن ، ومناصرتها للثورة والنظام الجمهوري بموجبها .

اذا كانت هذه هي دوافع وأبعاد الموقف السعودي من الثورة اليمنية ، ومن الصراع بين الجمهوريين والملكيين ، وهذه هي التبريرات التي اعلنتها السعودية ، فما الخطوات التي اتخذتها لمناصرة حليفها المتمثل في أسرة حميد الدين في الظاهر ، ومحاربة الثورة والنظام الجمهوري والوجود المصري في اليمن في حقيقة الأمر ؟ اللذين رأت فيهما خطرين يهددان أمنها واستقرارها ؟

اتخذت السعودية العديد من الخطوات لمواجهة الموقف في اليمن على المستويين الداخلي والخارجي :

1- على المستوى الداخلي :

يمكننا القول أن تخوف السعودية من الثورة اليمنية ، ومن الوجود المصري في اليمن الى جوارها ، له ما يبرره ، ففضلاً عن الخلاف داخل الأسرة كما ذكرنا ، فقد كان للثورة اليمنية

نتائج سريعة داخل السعودية ، منها ازدياد المعارضة داخلها في المؤسسات العسكرية والمدنية ، ففي المدة ما بين 2و8 تشرين الأول / اكتوبر عام 1962، هرب تسعة طيارين سعوديين بطائراتهم المحملة بالأسلحة والذخائر الى القاهرة .وكانت هذه الطائرات قد أقلعت من جدة على أساس إفراغ حمولتها في منطقتي جيزان ونجران على الحدود السعودية - اليمنية، وعلى أساس نقلها بعد ذلك الى القوى الملكية التي بدأت هجماتها على الحاميات التي كانت قد أعلنت انضمامها للجمهوريين في مدن صعده ، ومأرب ، والحزم ، وحريب ، وحرض.

وكان الأمير طلال بن عبد العزيز والأمراء الموجودون معه في مصر قد بعثوا في 29 أيلول / سبتمبر عام 1962 ببرقية اعتراف بالثورة اليمنية ، وأكدوا رفضهم لموقف أسرتهم من الثورة .وفي 11 تشرين الأول / اكتوبر عام 1962 وجه الأمير طلال بيانا الى الشعب السعودي ، نبههم فيه الى الأحداث التي تجري في العالم العربي التي أطاحت بطغاة ظلمة فاسدين ، وهزت آخرين هم الآن في حالة لا يحسدون عليها ، (يقصد الملك سعود) ، و قال أيضاً : " لاشك ان الملك سعود قد طار عقله عندما سمع بثورة اليمن ، ولاشك انه فقد أعصابه عندما جرؤ وتحدى إرادة شعب اليمن ، وأعلن مساعدته لحكامه السابقين "، ثم قال : " ما الذي حشر الملك سعود وجعله يتدخل في شؤون اليمن الداخلية،السبب أن سعود يريد الابقاء على الحكم الرجعي في اليمن حتى يبقى هو نفسه ، او ليس الأفضل لسعود ان يحمي نفسه أولا قبل أن يساعد غيره ويحميه ، وهذه المبالغ الضخمة التي عودنا سعود على صرفها يمينا وشمالا على مؤمراته ، ودسائسه ، أليست البلاد في حاجة الى كل قرش منها " ،ثم دعا الأمير طلال الى تكوين جبهة تحررية عربية تقف الى جانب اليمن وثورتها لمواجهة تدخل أسرته .

وامتدت المعارضة في السعودية الى الطبقة المتوسطة والعاملة ، التي عارضت بشدة مساعدة السعوديين للملكيين اليمنيين ، ودعت الى الإعتراف بالجمهورية في اليمن ، وقد أحدث هذا توترا داخليا في المجتمع السعودي .وفي مجلس الوزراء وقع خمسة من أعضائه ، من خارج الأسرة المالكة ، على مذكرة اعترضوا فيها على دعم الإمامة في اليمن. هذه المعارضة أفزعت الملك سعود ، وبقية القوى السياسية الحاكمة في السعودية، وأضطرته الى تعيين أخيه الأمير فيصل رئيسا للوزراء في 17 تشرين الأول / اكتوبر عام 1962 . وقد استطاع الأمير فيصل أن يوطد الإستقرار في السعودية ، ويثبت العرش الذي كان قد بدأ يهتز، وبدأ الخوف يسيطر على الأسرة السعودية من قيام ثورة في البلاد . واتخذ الامير فيصل عدة إجراءات لمواجهة الموقف ،اذ شكل وزارة جديدة استبعد منها الوزراء المعارضين لتأييد الملكيين اليمنيين، وعمل

على تهدئة المعارضة الشعبية ، فأعلن في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1962برنامجا لإصلاح الأوضاع ، أعلن من خلاله نية حكومته العمل على إصدار قانون أساسي للبلاد ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الإمام ، وتطوير الخدمات ولا سيما التعليم ،وأعلن إلغاء الرق.

2- على المستوى الخارجي :

قامت السعودية منذ الأسبوع الأول للثورة اليمنية بدعم الملكيين ضد الثورة ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ؛ فقد وفرت للملكيين الأرض التي ينطلقون منها لمقاتلة الجمهوريين ،تمثلت في منطقتي نجران وجيزان ، اللتين مثلتا قاعدتين عسكريتين للأمراء الملكيين ، ومكاناً لتدريب جنودهم ، وإمدادهم بالمال والسلاح ، وعمل الضباط السعوديون والأردنيون على تدريب الجيش الملكي .كما عملت السعودية على استئجار جنود وخبراء عسكريين مرتزقة أجانب لتدريب الجيش الملكي ، ووضع الخطط العسكرية ، واستخدام الإتصالات اللاسلكية في تنظيم المعركة ، والربط بين الجبهات القتالية ، وفضلا عن ذلك قامت بتجنيد اليمنيين المغتربين في السعودية ، إما بإغرائهم بالمال وإما بإجبارهم بالقوة ، ودفعت بهم الى جبهات القتال مع الملكيين ضد الجمهوريين .كما أمدت الملكيين بالمساعدات المالية ، استطاعت بها كسب القبائل المحايدة ، أو الذين كانوا قد أعلنوا تأييدهم للجمهوريين ، وجعلهم يصطفون في صفوف الملكيين .كما قامت السعودية بإثارة صعوبات ومشاكل مالية في وجه الجمهوريين ، من خلال إغلاق فرع البنك السعودي في اليمن ، وتحويل حسابه الى البنك المركزي السعودي ، وتجميد أموال اليمنيين الذين أودعوا أموالهم في البنك السعودي ، ومنعت الحوالات المالية من المغتربين اليمنيين في السعودية الى داخل اليمن.

وقد ساندت السعودية الملكيين في المحافل الدولية ، مطالبة عبر الأمم المتحدة والجامعة العربية ، بالوقوف الى جانب الإمام البدر بصفته الحاكم الشرعي لليمن. كما حاولت اقناع الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بالنظام الجمهوري ، واتخذت السعودية خطاً سياسياً ثابتاً في تحركاتها الدبلوماسية ، ظهر ذلك من خلال مفاوضاتها ، وشروطها لوقف الحرب وعقد اتفاقيات سلام إبتدءاً من اتفاقية فض الاشتباك في عام 1963 الى اتفاقية الخرطوم عام 1967 ، ارتكز هذا الخط على عدم السماح بأي تدخل في الشؤون اليمنية الداخلية ، وخروج القوات المصرية ، وأن يترك لليمنيين جمهوريين وملكيين ، يقررون مصيرهم بحرية . وكانت السعودية تهدف من وراء ذلك الى تجريد الجمهوريين من القوات المصرية المساندة لهم ، ومن ثم تنفرد هي بشؤون اليمن ، فتعمل على مواصلة مساعدتها العسكرية والمالية للملكيين للضغط على

الجمهوريين ، والقضاء عليهم ، وساعدها في ذلك القرب الجغرافي الذي سهل عليها أن تلعب دورها في دعم الملكيين ، ومحاربة الجمهوريين ، من غير إثارة ضجة ، بحكم كون تدخلها العسكري غير مباشر – غير مرئي – وبذلك تحقق سياستها الرامية الى السيطرة على الجزيرة العربية ، وعدم السماح لأي تدخل آخر فيها ، وعدم السماح بوجود أي نظام سياسي يتصادم مع هذه السياسة ، بغض النظر عن التسميات ، سواءً كان جمهورياَ أم ملكياً . وقد عززت السعودية سياستها وخطها الدبلوماسي هذا بحملة إعلامية واسعة ضد الجمهوريين المصرين المساندين لهم ، ففضلاً عن تزويدها الملكيين بإذاعة متنقلة ، وسخرت وسائلها الإعلامية لصالح أسرة حميد الدين الملكية ، وأقامت المؤتمرات الصحفية لأمراء الملكيين وقادتهم ، فقد شنت الإذاعة السعودية حملات دعائية معادية للثورة اليمنية ، ولمصر ، أرادت من خلالها خلق الإهتمام والتعاطف الخارجي مع قضية الملكيين ، وتأكيد شرعية الإمام البدر ، وتعزيز الخلاف في جبهة الجمهوريين ، وإثارة الشعب اليمني ضد الوجود المصري في اليمن على أنه وجود أجنبي .ولتعزيز موقفها من قضية اليمن عملت السعودية على اعادة علاقاتها مع البريطانيين. وعقدت حلفاً إقتصادياً وعسكرياً مع الأردن واستثارت الأمريكين للوقوف معها ضد ما أسمته بالخطر الشيوعي القادم من الشرق .وعقدت صفقات عسكرية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة .كما قامت بقطع علاقاتها مع مصر .وهكذا فإن السعودية لم تبق وسيلة إلا واستخدمتها في سبيل مواجهة النظام الجمهوري في اليمن ، ومواجهة التدخل المصري في منطقة الجزيرة العربية ، وهذا يدل على احساسها الشديد بخطورة التغيير الذي حدث في اليمن ، والذي قرب الصراع بينها وبين مصر ، وجعله على أبوابها .

ونستطيع القول إن السعودية حاربت الثورة اليمنية والنظام الجمهوري أولا لشعورها بأنه سيهدد سيطرتها على الجزيرة العربية ، وعدته خروجاً وتمرداً على سياستها فيها ، ليس ذلك فحسب، بل لتخوفها من أن يكون لها تأثير داخل السعودية نفسها ، ثم اتخذت من محاربتها للثورة والنظام الجمهوري وسيلة لهزيمة عبد الناصر في اليمن ، وكسر هيبته على المستويين العربي والدولي ثانيا ، وليس كما يقول البعض إن السعودية لم تحارب الثورة والنظام الجمهوري في اليمن ، وإنما حاربت التواجد المصري في اليمن ، وإن الصراع كان في الأصل سعودياً مصرياً على أرض اليمن